العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية الصين الشعبية

"الواقع وسبل وآفاق التعاون"

معلومات أساسية حول جمهورية الصين الشعبية

اللغة الرسمية
الصينية "هان"

العاصمة
بكين

الديانة
متعددة الأديان

نظام الحكم
جمهوري، إشتراكي،

رئيس الجمهورية
شي جين بينغ

رئيس مجلس الدولة
لي كه تشاينغ

رئيس المجلس
الوطني للنواب
تشانغ ده جيانغ

أولاً: الصين (لمحة عامة)

انتهى الحكم الإمبراطوري في الصين وتم إعلانها كجمهورية في عام 1912، في حين تم تسميتها بجمهورية الصين الشعبية في عام 1949، وتحتفل بعيدها الوطني في بداية تشرين أول من كل عام.

تقع الصين في النصف الشرقي من الكرة الأرضية والجزء الشرقي من قارة آسيا والساحل الغربي من المحيط الهادي على مساحة تقارب 9.6 مليون كيلو متر مربع وبذلك تأتي في المركز الثالث من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، علماً بأن المدينة الأكبر من حيث المساحة والكثافة السكانية هي شانغهاي، في حين أن بكين هي عاصمتها الرسمية.

التضاريس

تتصف تضاريس الصين بارتفاعها غربا وانخفاضها شرقا، ونسبة التضاريس المختلفة في مساحة الصين الكاملة: الجبال 33.3%، الهضاب 26%، الأحواض 18.8%، السهول 12%، التلال 9.9%، في حين تتناثر في مناطق الصين البحرية الواسعة حوالي 5400 جزيرة. أكبرها جزيرة تايوان (مساحتها حوالي 36 ألف كيلومتر مربع)، وتليها جزيرة هاينان (مساحتها 34 ألف كيلومتر مربع تقريبا).

يجدر الانتباه إلى أن 7 قمم جبلية من أصل 19 قمة جبلية يزيد ارتفاع كل منها عن 7000 متر عن سطح البحر في العالم تقع داخل حدود الصين وعلى الخطوط الحدودية الصينية. وتنتشر على هضبة تشينغهاي – التبت التي تلقب باسم "سقف العالم" كثير من الجبال الشاهقة. يبلغ معدل ارتفاع جبال هيمالايا 6000 متر عن سطح البحر، ويبلغ ارتفاع قمة جومولانغما – قمة هيمالايا الرئيسية 8844.43 متر عن سطح البحر، لذلك تعد أعلى قمة في العالم.

السكان

وصل عدد السكان حسب آخر البيانات المنشورة إلى 1,373.6 مليون نسمة وهو إجمالي عدد سكان 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم ومدينة تابعة مباشرة للحكومة المركزية (لا تشمل جينمن وماتسو بمقاطعة فوجيان وغيرهما من الجزر) والعسكريين في الخدمة في بر الصين الرئيسي، إجمالي عدد سكان منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة 6.78 ملايين نسمة. إجمالي عدد سكان منطقة ماكاو الإدارية الخاصة 440 ألف نسمة. إجمالي عدد سكان مقاطعة تايوان وجينمن وماتسو بمقاطعة فوجيان وغيرهما من الجزر 22.28 مليون نسمة.

القوميات

علماً بأن الصين تضم حوالي 56 قومية من بين إجمالي عدد السكان في الـ 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم ومدينة تابعة مباشرة للحكومة المركزية والعسكريين في الخدمة ببر الصين الرئيسي يبلغ عدد أبناء قومية هان 1159.4 مليون نسمة، أي 91.59% من مجمل سكان الصين؛ ويبلغ تعداد أبناء الأقليات القومية 106.43 مليون نسمة، أي 8.41% من مجمل سكان الصين.

اللغات المنطوقة والمكتوبة

من بين الـ 55 أقلية قومية تستخدم قوميتا هوي ومان اللغة الصينية، بينما تستخدم كل من الـ 53 أقلية قومية لغة منطوقة خاصة لكل منها؛ ولـ 21 أقلية قومية لغاتها المكتوبة تستخدم 27 لغة مكتوبة.

الاعياد

من الأعياد الرسمية في الصين: عيد رأس السنة الجديدة (أول يناير)، لهذا العيد عطلة يوم واحد في كل أنحاء البلاد؛ عيد الربيع (عيد رأس السنة القمرية الجديدة)، له عطلة ثلاثة أيام في كافة أنحاء البلاد؛ عيد العمال العالمي (أول مايو)، لهذا العيد عطلة ثلاثة أيام في كل أنحاء البلاد؛ العيد الوطني (أول أكتوبر)، لهذا العيد عطلة ثلاثة أيام في كل أنحاء البلاد.

الاقتصاد والتجارة

وصل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في الصين إلى ما يقارب 11.2 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015، حيث وصل نموه الحقيقي إلى 6.88% في حين وصل التضخم إلى 1.44% لذات العام، هذا النمو الكبير الذي حققه على مدى أعوام عديدة جعل الاقتصاد الصيني في المركز الأول عالمياً متقدماً على الاقتصاد الأمريكي بناتجه المحلي الإجمالي، وإن كان أقل من النمو المستهدف، لكنه في مقدمة الاقتصاديات العالمية بلا منازع، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبقى أقل من الفرد الأمريكي وبذلك لا يعتبر اقتصادا غنياً بقدر ما هو قوي ومتين.

من الوضح تماماً كما يظهر في الجدول أدناه، أن نمو الاقتصاد الصيني قائم على الاستثمار والتصدير، إذ نمت الصادرات السلعية بما يقارب الضعفين بين عامي 2005 و2015 والتي تشكل منها الصادرات الصناعية ما يقارب 94% (علماً بأن الصادرات الصينية تحتل ما يقارب 13-14% من إجمالي الصادرات العالمية) في حين نما تدفق الإستثمار الأجنبي للمباشر للصين بما يقارب 87% للفترة ذاتها.

مليار دولار أمريكي

	2005	2010	2014	2015
الصادرات السلعية	761,953.0	1,577,754.0	2,342,293.0	2,274,949.0
المستوردات السلعية	659,953.0	1,396,247.0	1,959,233.0	1,681,951.0
الميزان التجاري	102,000.0	181,507.0	383,060.0	592,998.0
الإستثمار الأجنبي المباشر				
تدفق للداخل	72,406.0	114,734.0	128,500.0	135,610.0
تدفق للخارج	12,261.2	68,811.3	123,119.9	127,560.0

قضايا هامة بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية

تايوان:

- تعتبر المسالة التايوانية من أكثر المسائل حساسية وأهمية بالنسبة إلى الصين لأنها تعتبر تايوان جزءا من الأراضي الصينية وبأنها قضية داخلية بحته.
- تؤكد الصين على مبدأ الصين الواحدة في علاقاتها لدولية والدبلوماسية وترفض أي اعتراف أو تعامل رسمي لأية دولة مع حكومة تايوان، وتعارض تبادل الزيارات الرسمية معها.
- لا تمانع الصين من إقامة علاقات تجارية واقتصادية بحته مع تايوان.

التبت:

- تعتبر الصين التبت جزء لا يتجزأ من أراضيها.
- تعتبر نشاطات الزعيم الروحي الدلاي لاما (الموجود في المنفى) نشاطات انفصالية لذلك تعتبر الصين استقبال أي دولة الى الدلاي لاما أو السماح له بإجراء نشاطات وإعلامية على أراضيها عملا عدائيا.
- تنفي الصين وجود أي تميز أو اضطهاد ديني أو عرقي أو انتهاك لحقوق الأنسان في التبت.

الشرق الأوسط:

- فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وبمقدمتها القضية الفلسطينية، فأن جمهورية الصين الشعبية تدعم وجهة النظر الأردنية والعربية حول مبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين.

أزمة اليمن:

- فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الدائرة في اليمن، أعلنت جمهورية الصين الشعبية عن قلقها بشأن الوضع المتدهور في اليمن، وبهذا الإطار تدعو الحكومة الصينية وبشكل مستمر الأطراف المتنازعة على ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن وحل النزاع عن طريق الحوار.

العراق ومحاربة داعش:

- فيما يتعلق بالعراق تدعم جمهورية الصين الشعبية الجهود العراقية في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

الأزمة السورية:

- فيما يتعلق بالقضية السورية تدعو جمهورية الصين الشعبية جميع الأطراف المتنازعة على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار ومنع أعمال العنف وحل اللازمة سياسيا عبر الحوار وتحمل المسؤولية المشتركة، وأكدت جمهورية الصين الشعبية على التزامها بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري.

السلطة التشريعية في الصين:

تتجسد الهيئة التشريعية في جمهورية الصين الشعبية بمجلس واحد وهو المجلس الوطني لنواب الشعب والذي يتشكل عن طريق الانتخاب الغير مباشر من خلال المجالس المحلية والبلدية ومجالس المحافظات وجيش التحرير الشعبي، ويتكون المجلس الوطني من ممثلين لمختلف المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والبلديات المركزية والمنطقتين الإداريتين الخاصتين وأعضاء ممثلين عن جيش التحرير الشعبي الصيني، وفيما يتعلق بالأقليات القومية المختلفة ضمن الدستور الصيني فيتم تمثيلها فيه بعدد يتناسب مع تعدادها ويمارس المجلس الوطني لنواب الشعب السلطة التشريعية للدولة ويتولى انتخاب وتعيين الأشخاص الذين يتولون إدارة أجهزة الدولة والقضاء والجيش وبذات الوقت يحق للمجلس عزلهم.

وفيما يتعلق بمدة ولاية المجلس الوطني لنواب الشعب فهي محدد بـ(5) سنوات ويبلغ عدد أعضاء المجلس الوطني لنواب الشعب (2987) عضوا ولا بد من الإشارة إلى أن العملية الانتخابية للمجلس الوطني لنواب الشعب يتم أجرائها على مدار ثلاثة أشهر.

التجربة الصينية في أفريقيا

تشير التقارير إلى أن أفريقيا تعاني أكبر نسبة للفقر في العالم، إذ يعاني 47% من سكانها من الفقر، ونسبة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية تصل 30%، وتصل البطالة إلى 70% من القوى العاملة في جنوب الصحراء، وتجاوزت ديون القارة حاجز الـ 400 مليار دولار.

إلا ان القارة تعتبر من أغنى قارات العالم من حيث حجم الموارد الطبيعة، والمواد الخام الثمينة، وتتوفر على 12% من الاحتياطات العالمية من النفط، و12% من احتياطات الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنها تنتج 90% من بلاتين العالم، وأكثر من 40% من ماسه، و20% من الذهب والكوبالت.

كما تتسم السوق الأفريقية باتساع لاستقبال المنتجات، إذ يبلغ حجمها 900 مليون نسمة، ما يجعلها هدفا تتسمر نحوه أنظار الباحثين عن فرص التسويق الكبير، مع ضعف قطاعاتها الإنتاجية وخاصة الصناعية والخدماتية على منافسة الوافدين من خارجه.

إلا أن بعض الدول الإفريقية (كالسودان وجنوب أفريقيا أنغولا ونيجيريا وزيمبابوي) كان لانفتاحها على الصين مزايا وفوائد كبيرة تمثلت بتضاعف معدل النمو في اقتصادات هذه الدول كنتيجة حتمية لإرتفاع معدلات التبادل التجاري بين هذه الدول والصين من جهة، وتزايد حجم الاستثمارات الصينية مستغلين وفرة الموارد الطبيعية فيها.

من الواضح تماماً اهتمام الصين في إقامة الاستثمارات الاستراتيجية والكبرى سواء كان في مجال البنى التحتية الضخمة، أو استغلال الموارد الطبيعية كالنحاس والبلاتينيوم، في حين عرفت المناطق الغنية بمصادر الطاقة والمعادن إقبالاً كبيراً لرؤوس الأموال عليها.

وفي عام 2012، صادق المنتدى الخامس للتعاون الأفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013-2015، تقضي بحصول الدول الأفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بـ20 مليارا دولار أمريكي لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، لتحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة، ويقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها بأكثر من 2000 شركة (كان عددها 700 عام 2005)، كلها نشطة في مجال الزراعة والتعدين والبناء والتعمير، وقطاعي التجارة والاستثمار، ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري؛ هذا بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين، إلى جانب تدريب 30 ألف فرد من الدول الأفريقية في مختلف المجالات، مع فتح الباب لتوفير 18 ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة؛ حيث بدأت بكين منذ 2009 مشروعاً ضخماً للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية إلى حوالي 12 ألف طالب يدرسون على نفقة الصين.

من أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني-الإفريقي أنغولا الشريك الإفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة بلغ 17.66 مليار دولار، تليها جنوب إفريقيا 16.6 مليار، والسودان 6.39 مليار، ومصر 5.86 مليارات، ونيجيريا 6.37 مليار، هذا وتستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2.33 مليارات دولار؛ من بينها: القطن والبرتقال من مصر، والكاكاو من غانا، والبن من أوغندا، والزيتون من تونس، والسمسم من إثيوبيا، والخمور من جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبترول، خاصة من أنجولا والسودان ونيجيريا، إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى.

كما وتشير التقارير إلى أن الصين أنشأت في إفريقيا حوالي 3300 كم من الطرق، و30 مستشفى، و50 مدرسة، و100 محطة لتوليد الطاقة في أكثر من 40 دولة إفريقية، **ومن الأمثلة على التعاون في هذا المجال** كانت **الكونغو** التي وقعت اتفاقية اقتصادية مع الصين في مجال التعدين في ربيع عام 2008 تحصل الصين بموجبها على 11 مليون طن من النحاس و620 ألف طن من الكوبالت خلال الـ 25 عامًا القادمة مقابل مد 3000 كم من السكك الحديدية، ورصف 3200 كم من الطرق، وبناء مئات العيادات والمستشفيات والمدارس وجامعتين.

وكان للجزائر نصيب أيضاً، حيث ترتقي العلاقات الصينية-**الجزائرية** إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وتقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألفًا في مختلف المجالات (الطاقة، البناء، التكنولوجيا، الري) موزعين على أكثر من 50 شركة صينية، لإدارة حقيبة استثمارية تناهز المليارين الدولار ومبادلات تجارية تقارب الـ 8 مليارات. في حين تعتبر **مصر** ثالث أكبر شريك اقتصادي للصين في إفريقيا ويبلغ حجم الاستثمارات الصينية في السوق المصري حوالي 9.5 مليار دولار تتركز في قطاعات المشروعات الصناعية والإنشائية والخدمات. كذلك تسيطر الصين على نسبة لا يستهان بها من حقول النفط في **السودان** حيث يبلغ إجمالي استثماراتها في ذلك المجال أكثر من 4 مليار دولار.

وفي تشاد أنشأت شركة الصين الوطنية للنفط بالتعاون مع الدولة التشادية مصفاة نفطية في يونيو/حزيران من عام 2011، ولمدة 99 عامًا ستستغل الشركة الصينية المصفاة بواقع 60% للجانب الصيني 40% للجانب التشادي.

كذلك تستثمر الصين أيضًا في العديد من الدول الإفريقية، من بينها: غينيا، ونيجيريا (40 شركة صينية)، وأنغولا وإفريقيا الجنوبية، وذلك بفضل تنوع الاستثمار الصيني مع تركيزه على الموارد الأساسية أو الثروات، كالنفط والمعادن والتي يمكن أن تجعل من إفريقيا قارة مصدِّرة أكثر بكثير من اليوم لهذه السلع الحيوية.

ولم تتوقف المزايا على الجانب الاقتصادي فقط، بل شكلت الصين بوصفها عضوا دائماً في مجلس الأمن الدولي درع حماية مستعملة حق النقض في أوقات كثيرة لأي شيء قد يضر مصالحها مع الدول التي تستثمر فيها، الأمر الذي جعل من الدعم والحماية الدولية عامل مهم في إستقرار وقوة تلك الدول.

ثانياً: ملامح العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية الصين الشعبية

تتسم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية الصين الشعبية بالمتانة وقابليتها للنمو والتطور مدفوعة بإرادة سياسية عليا على كافة الصعد، كما ويرتبط البلدين بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية جاءت خلال 40 عاماً من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعلى رأسها (إتفاقية حماية وتشجيع الإستثمار، إتفاقية إنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري، إتفاقية التعاون الفني والثقافي والعلمي).

العلاقات الاقتصادية والتجارية

a. التبادل التجاري بين البلدين

انخفض حجم التبادل التجاري (مجموع الصادرات والمستوردات) بين الأردن والصين في عام 2016 بما نسبته 1% او ما يعادل 36.3 مليون دولار ليصل إلى 2,827.6 مليون دولار مقارنة مع 2,863.9 مليون دولار في عام 2015.

وترتيباً على التطورات التي شهدتها كل من المستوردات والصادرات الأردنية للصين، أظهر الميزان التجاري عجزاً كبيراً لصالح الصين في عام 2016 بلغ ما قيمته 2,568.1 مليون دولار مقارنة مع 2,431.7 مليون دولار في عام 2015 بارتفاع بلغ 136.4 مليون دولار أو ما نسبته 6% عن مستواه في عام 2015.

بالمليون دولار

	2012	2013	2014	2015	2016	Jan-17
الصادرات الوطنية	187.0	104.0	185.4	211.4	123.3	14.9
معاد تصديره	2.4	2.1	1.4	4.7	6.5	0.4
المستوردات	2,000.6	2,288.3	2,409.4	2,647.8	2,697.9	228.1
التبادل التجاري	2,190.0	2,394.4	2,596.3	2,863.9	2,827.6	243.4
الميزان التجاري	-1,811.2	-2,182.3	-2,222.6	-2,431.7	-2,568.1	-212.9

وهذه الأرقام ليست بغريبة عن دولة ذات إمكانيات تصنيعية وتصديرية كبيرة، وقوة بشرية هائلة العدد ومدربة بشكل كاف، إذ تعتمد الصين بشكل كبير وفورات الحجم في عمليات الإنتاج والتصدير بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج والتكاليف التشغيلية الأخرى. إلا أنها تترك آثاراً سلبية على القطاع الصناعي في الدول المستوردة نتيجة لسياسة الإغراق التي تتبعها الصين في تجارتها مدفوعة بقاعدة إنتاجية كبيرة وهيكل صادرات متنوع بشكل كبير. وفيما يلي سيتم إستعراض الصادرات الوطنية الأردنية للسوق الصيني وأبرز ما يتم استيراده للملكة من السوق الصيني، وكالتالي:

الصادرات الوطنية

أبرز الصادرات الأردنية إلى الصين فتتمثل بالمنتجات الكيماوية والصناعات المرتبطة، والتي تحتل ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات الوطنية للسوق الصيني.

وصف التصنيف	صادرات وطنية	%
إجمالي الصادرات الوطنية	211,402.2	100%
منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها	206,648.9	98%
مواد نسيجية ومصنوعاتها	2,581.4	1%
آلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها	759.5	0.4%
معادن عادية ومصنوعاتها	655.3	0.3%
جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد	573.3	0.3%

في حين أن هيكل المستوردات السلعية من السوق الصيني متنوع بشكل كاف، مدفوعاً بالقاعدة الإنتاجية الصينية الضخمة ووفورات الحجم التي تسهل عمليه إختراق السلع الصينية للأسواق، حيث تشكل الآلات والأدوات والمعدات الكهربائية والأقمشة والألبسة والمعادن ومصنوعاتها أبرز المستوردات الأردنية من الصين وتشكل حوالي 69% من إجمالي مستوردات الأردن من السوق الصيني.

أبرز المستوردات (بالمليون دولار أمريكي) 2015

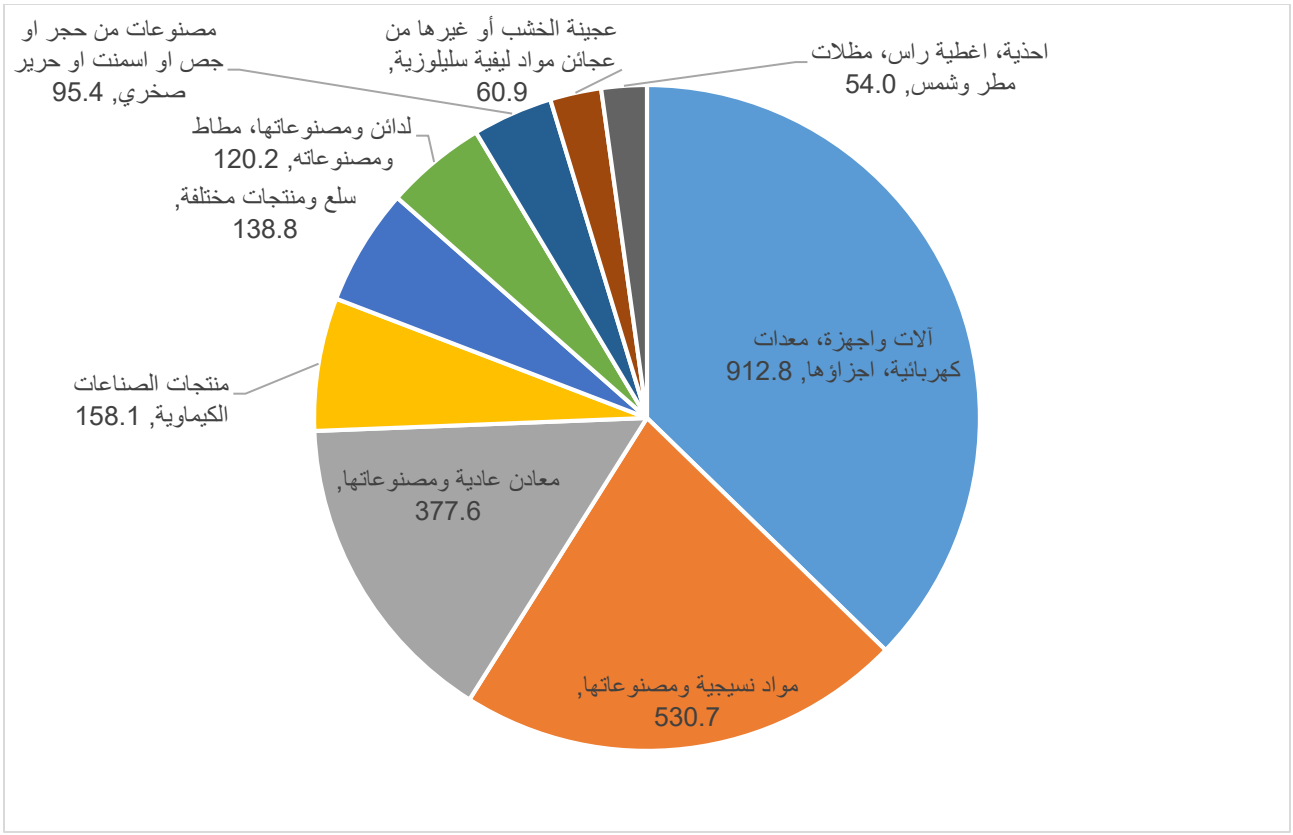

b. الإستثمار الصيني في الأردن

- وصل حجم الاستثمارات الصينية في الأردن إلى ما يقارب 281 مليون دولار في نهاية عام 2015.
- في حين تشير قاعدة البيانات الإحصائية لدائرة مراقبة الشركات أن عدد المستثمرين الصينيين في الأردن منذ عام 1977 لغاية عام 2017 وصل إلى 617 مستثمر برأس مال إجمالي وصل إلى ما يقارب 60 مليون دينار (84.7 مليون دولار أمريكي)، توزعت على القطاعات التالية:
  - القطاع الصناعي: 101 مستثمر، برأس مال إجمالي 9.7 مليون دينار (13.6 مليون دولار).
  - القطاع التجاري: 386 مستثمر، برأس مال إجمالي 34.5 مليون دينار (48.5 مليون دولار).
  - قطاع الخدمات: 115 مستثمر، برأس مال إجمالي 14.9 مليون دينار (21 مليون دولار).
- في شهر سبتمبر ايلول 2015 وقع الأردن والصين اتفاقيات ومذكرات تفاهم بقيمة 7 مليار دولار، جاءت هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم على النحو التالي:
  - اتفاقية تمويل شركة العطارات للطاقة بقيمة 1.7 مليار دولار كمرحلة أولى (تم في بداية العام إعلان الإغلاق المالي للمشروع).
  - اتفاقية مشروع السكك الحديدية بقيمة 2.8 مليار دولار.
  - إتفاقية انشاء محطة توليد للكهرباء بالطاقة المتجددة بسعة 1000 ميجا واط مع شركة هنيرجي باستثمار يفوق الـ 1 مليار دولار.
  - اتفاقية انشاء مركز تدريب في الأردن مع شركة هواوي.
  - انشاء مدينة صناعية داخل العقبة على مساحة 1000 دونم حيث تصل قيمة الاستثمار فيها 1 مليار دولار.
  - تم التوقيع على اتفاقية بين هيئة الاستثمار الاردنية والمؤسسة الوطنية الصينية للاستيراد التقني والتصدير، هذا بالإضافة الى اتفاقيات اخرى بين الاردن ومقاطعة نيغيشا في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري.
- من المتوقع خلال أيلول سبتمبر من هذا العام افتتاح المول الصيني «مول التنين» في عمان، ومن المتوقع أن تصل مساحته الى أكثر من 20 ألف متر مربع، مكونا من أكثر من 200 محل تجاري ومركز واحد للأطعمة ومركزين لوجستيين، بالإضافة إلى أكثر من 700 موقف للسيارات، وستباع فيه منتجات صينية متنوعة مثل مواد البناء، والمنتجات الالكترونية، والمنتجات الصناعية الخفيفة، وقطع غيار السيارات، والأثاث، ومعدات الإضاءة، والأدوات المنزلية والملابس وغيرها، حيث ستدخل أكثر من 200 شركة صينية إلى السوق الأردني عبر هذا المول الذي سيوفر مئات فرص العمل للأردنيين كما سيعمل فيه أكثر من 400 شخص صيني سيأتون للعمل والعيش في الأردن، وهو ما يسهم في تطوير الاقتصاد الأردني .

c. المساعدات والدعم المالي (موازنة عامة ومشاريع)

لم نجد منح مباشرة لدعم الموازنة بشكل مباشر، وكانت المساعدات الصينية على شكل منح موجهه لتمويل مشاريع تنموية وأولويات وطنية، والتي تركزت عدد من القطاعات أبرزها الفقر والتنمية الاجتماعية، والصحة، والبنية التحتية، والمياه والصرف الصحي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة للاجئين، علاوة على المساهمة في بناء القدرات والتدريب من خلال إيفاد الأردنيين لمنح دراسية أو حضور دورات، وفيما يلي أبرز برامج المساعدات الصينية خلال السنين الخمس الماضية (2012 – 2016):

المشروع	القيمة (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	القطاع	المحافظات
منحة تمويل مشاريع تنموية يتم الاتفاق عليها لاحقاً بين الطرفين	6.1	2016/5	لم تحدد بعد	لم تحدد بعد
مساعدات عينية غذائية للاجئين السوريين والفقراء في الأردن (شحنة أرز)	4.6	2016/5	الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية	جميع المحافظات
منحة عينية يتم استغلالها لتمويل معدات ومواد لشبكات المياه في المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين	4.8	2015/9	المياه	على المستوى الوطني
منحة سيتم استغلالها لتمويل مشاريع حيوية كإعادة تأهيل طريق السلط – العارضة، وبناء جامعة أردنية صينية	20.46	2015/9	نقل تعليم	البلقاء
ابتعاث أردنيين للمشاركة في دورات تدريبية وصل عددها إلى 68 دورة، شارك فيها 176 أردني.	غير محدد	غير محدد	غير محدد	على المستوى الوطني
تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية	8	2014/12	غير محدد	غير محدد
ابتعاث أردنيين للمشاركة في دورات تدريبية وصل عددها إلى 45 دورة، شارك فيها 60 أردني.	غير محدد	غير محدد	غير محدد	على المستوى الوطني
إتفاقية تعاون إقتصادي وفني	12.85	2013/4	تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية يتفق عليها لاحقاً مع الجانب الصيني	
إتفاقية تعاون إقتصادي وفني	12.85	2013/9		
ابتعاث أردنيين للمشاركة في دورات تدريبية وصل عددها إلى 10 دورة، شارك فيها 5 أردني.	غير محدد	غير محدد	غير محدد	على المستوى الوطني

d. السياحة الصينية في الأردن

	2012	2013	2014	2015	2016 الأرباع الثلاث الأولى
عدد سياح المبيت	**12,389**	**15,501**	**19,657**	**22,838**	**24,596**
النمو %	-	25.1%	26.8%	16.2%	**-**
عدد زوار اليوم الواحد	**103**	**188**	**311**	**348**	**463**
النمو %	-	82.9%	65.6%	11.9%	**-**
المجموع	**12,491**	**15,689**	**19,968**	**23,186**	**25,059**
النمو %	-	25.6%	27.3%	16.1%	-
الدخل السياحي من السياح الصينيين	**8.3**	**11.1**	**14.5**	**16.6**	-

عدد زوار المواقع السياحية من الجنسية الصينية					
	2012	2013	2014	2015	2016 الأرباع الثلاث الأولى
البتراء	2,481	1,901	3,376	3,457	3,963
جرش	0	0	61	2,812	3,137
أم قيس	166	181	243	166	139
وادي رم	0	0	202	2,197	4,901
قلعة الكرك	13	0	428	510	179
المغطس	0	0	0	0	0
عجلون	57	264	316	389	193
مادبا	286	2612	2,035	4,825	8,286

- يشير مسح القادمين والمغادرين الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة إلى ما يلي:
  - ما يقارب 60.4% من السياح الصينيين يدخلون الأردن للاستجمام وقضاء العطلات.
  - ما يقارب 33.5% منهم يدخلون الأردن كرحلة عمل.
  - ما يقارب 4% لزيارة أقارب.
  - ما يقارب 1.42% عابرو حدود.
  - ما يقارب 0.23% لحضور مؤتمر او ندوة.
  - في حين لم تسجل زيارة دينية، علاجية او دراسية للصينيين في الأردن.
- معدل ما ينفقه السائح الصيني المقيم في الليلة الواحدة **= 100 دولار أمريكي، علماً بأن معدل إقامة السائح الصيني بالمتوسط = 6.4 يوم.**
- معدل ما ينفقه السائح الصيني (سائح الليلة الواحدة) **= 13 دولار أمريكي.**
- علماً بأن وزارة السياحة والآثار **لا ترصد ضمن موازنة هيئة تنشيط السياحة** أي بند خاص يستهدف الصين بالترويج السياحي.

e. قائمة بالاتفاقيات الموقعة بين البلدين

1- اتفاقية تجارية بين الحكومة الأردنية والحكومة الصينية بتاريخ 1973/3/20.
2- اتفاقية بين الحكومة الأردنية والحكومة الصينية في مجال النقل الجوي بتاريخ 1975/1/3.
3- اتفاق تجاري بين الحكومة الأردنية والحكومة الصينية 1979/5/12.
4- اتفاقية بين الحكومة الأردنية والحكومة الصينية في مجال النقل الجوي المدني 1992/11/6.
5- اتفاقية تعاون رياضي بين وزارة الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية ولجنة الثقافة البدنية والرياضية في جمهورية الصين الشعبية للأعوام (1996،1997،1997) 1995/10/23.
6- اتفاقية بين الحكومة الأردنية والحكومة الصينية في مجال تشجيع الحماية المتبادلة للاستثمارات بتاريخ 2001/11/15.
7- اتفاقية في مجال التعاون الاقتصادي والفني بين الحكومة الأردنية والحكومة الصينية قدمت من خلالها (منحة صينية) بقيمه (50) مليون يوان صيني عام 2007.
8- بروتوكول تعاون حول الاستخدامات السليمة للطاقة النووية بين هيئة الطاقة الذرية الأردنية والمؤسسة النووية الصينية عام 2007.
9- مذكرة تفاهم حول الاستخدامات السليمة للطاقة النووية بين هيئة الطاقة الذرية الأردنية والمؤسسات النووية الصينية 2008.
10- اتفاقية بين الحكومة الأردنية والحكومة الصينية في مجال التعاون النووي (الاستخدامات السليمة للطاقة النووية) 2008.
11- اتفاقية في مجال التعاون الثقافي والعلمي بين حكومة الأردنية والحكومة الصينية للسنوات (2011-2014) 2011/5/22.
12- اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في مجال البنية التحية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية عام2015.
13- مذكرة تفاهم بين هيئة تشجيع الاستثمار الأردنية وبنك التنمية الصيني لتسهيل التعاون بين الشركات في البلدين بهدف نقل الاستثمارات الرأسمالية والمعرفة عام 2007.
14- مذكرة تفاهم بين وزارة السياحة والأثار الأردنية الهاشمية وإدارة السياحة الوطنية الصينية عام 2007.
15- مذكرة تفاهم لإنشاء المركز الثقافي الصيني في العاصمة عمان في العام 2016.
16- مذكرة تفاهم لإقامة مركز وساطة وتحكيم لحل النزاعات بين الشركات الصينية والأردنية 2016.
17- البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين الحكومة الأردنية والصينية للسنوات (2007 – 2001) في عام 2007.
18- المساعدات والقروض المقدمة من جمهورية الصين الشعبية الى المملكة الأردنية.

العلاقات الأردنية الصينية على المستوى السياسي

- تمتاز العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الاردن والصين بأنها علاقات تاريخية تعود إلى عام 1977، وبنيت تلك العلاقة على أسس التعاون والاحترام المتبادل بين البلدين، الأمر الذي عمل على تعزيز الروابط السياسية والدبلوماسية ما بين البلدين الصديقين وبما يخدم مصالح الشعبين الأردني والصيني؛ وتقوم هذه العلاقات التاريخية على أسس التفاهم والتعاون في مختلف المجالات، وتبادل وجهات النظر في مختلف قضايا المنطقة، وفيما يتعلق بمستوى التمثيل الدبلوماسي ما بين البلدين الصديقين فهو على بمستوى سفير مقيم في كلا البلدين، علماً بأن العلاقات الأردنية الصينية شهدت تطورا سريعا ومستمرا، بل وحققت قفزة تاريخية في العقد الأخير، وذلك يعود الى:
  - الدعم الصيني الثابت للقضايا العادلة للدول العربية، حيث أكدت الصين أن القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الأوسط. وطالما تستمر هذه القضية دون تسوية، فلن يسود الشرق الأوسط استقرار.
  - الالتزام بتطوير التعاون المتكافئ مع الدول العربية ومنها الأردن على أساس "الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي".
  - ليس هناك أي عداوة تاريخية بين الصين والدول العربية سواءً كانت سياسية أو اقتصادية، فلم يعرف تاريخ العلاقات بين الصين والدول العربية أي تصادم في المصالح، او احتلال للأراضي أو عدوان صيني على اي من الدول العربية.

- منذ العام 1977، وهو العام الذي نشأت فيه العلاقات الدبلوماسية بين الاردن والصين اسس البلدان لحالة من التعاون يحتذى بها في المجتمع الدولي، حيث زار المغفور له بإذن الله الملك الحسين الصين مرات عديدة، كما أن جلالة الملك عبد الله الثاني زار الصين أكثر من ست مرات، مما يدل على حرص جلالته على تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين.
- تم توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الأردن والصين في العام 2015، والتي أسست لمرحلة جديدة من علاقات الثنائية بين البلدين وفي مختلف المجالات التجارية والصناعية والبنية التحتية والطاقة المتجددة.

العلاقات الأردنية الصينية على المستوى الثقافي

نتطلع الى أن نشهد قريبا انشاء الجامعة الصينية الاردنية في مجال التقني والتكنولوجي على غرار الجامعة الالمانية الاردنية، حيث من المتوقع أن تضم الجامعة ثلاث كليات بخمسة عشر تخصصا إلى جانب مركزين متخصصين للأبحاث وتدريس اللغات إضافة إلى عدد من برامج الدبلوم التدريبي، ويتوقع لها أن تكون واحدة من أهم المؤسسات التعليمية في الأردن وفي المنطقة، خصوصا وأن الحكومة قد خصصت ألف دونم في منطقة الجيزة لغايات انشاء الجامعة، فيما ستقدم الحكومة الصينية منح للبناء والتجهيزات للجامعة.

وقال في تصريحات صحفية أيلول الماضي أن الحكومة الصينية حددت جامعة علوم الأرض لتكون الشريك الاستراتيجي مع الأردن لإقامة الجامعة، وان وفدا من الجامعة سيصل عمان قريبا للبحث

في إمكانية البدء في التدريس في الجامعة اعتبارا من العام الجامعي القادم في مباني مستأجرة إلى أن يتم الانتهاء من بناء وتجهيز الموقع الدائم الذي خصصت الحكومة الأردنية ألف دونم في منطقة الجيزة لأغراض إنشاء الجامعة.

كما يجب أن يتم تعزيز التواصل الثقافي بين الصين والأردن، ولعل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، العمل على كسر حاجز اللغة بينهما، من خلال استحداث مساق لتعليم اللغة الصينية في الجامعات الأردنية، حيث يوجد مساق حاليا في الجامعة الاردنية بالإضافة الى عدة مؤسسات تعليمات أخرى تدرس اللغة الصينية، وفي المقابل يتم فتح مساقات خاصة باللغة العربية في الجامعات الصينية، حيث نقرأ في وسائل الاعلام أن هناك اكثر من 20 جامعة صينية تعلم اللغة العربية، الأمر الذي سيسهم في تعزيز العلاقات بين الصين والوطن العربي في شتى المجالات.

كما يلاحظ ازدياد السياحة من الصين الى دول المنطقة، ونتطلع الى أن يكون الاردن احدى الجهات المعتمدة للزيارة، خصوصا وأن الاردن يمتاز بمناخه المعتدل، ووفرة الأماكن السياحية، سواء التاريخية أو العلاجية أو الطبيعية، حيث تشير الارقام أن عدد السياحة الصينيين الذين زاروا الاردن العام الماضي بلغ حوالي 23 ألف سائح، وهو عدد قليل جدا مقارنة بعدد السياح الصينيين الى مختلف دول العالم، والذي يتجاوز المئة وعشرين مليون سائح سنويا، مما يستدعي الحاجة الى زيادة حملات الترويج للسياحة في الصين، من خلال المشاركة في المعارض السياحية هناك.

تجربة تنمية المحافظات وبرامج التنمية العصرية برمتها في الصين تحتاج لنظرة تأمليه لغايات نقلها للأردن، ونحن في وقت أحوج ما نكون فيه لتوزيع مكتسبات التنمية بعدالة، وتفعيل مبادرة جلالة الملك في صندوق المحافظات ووضعه موضع التنفيذ، من خلال الاستفادة من الخبرات الصينية في إنشاء المناطق التنموية الخاصة في المحافظات.

رابعاً: مبادرة الحزام والطريق (الجديد الصيني على الساحة الدولية)

طريق الحرير لقب أطلق على مجموعة الطرق المترابطة التي كانت تسلكها القوافل والسفن بين الصين وأوروبا بطول 10 آلاف كيلومتر، والتي تعود بداياتها نحو 200 سنة قبل الميلاد، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأن الحرير الصيني كان يمثل النسبة الأكبر من التجارة عبرها، حيث ينقسم إلى فرعين: يمر الفرع الشمالي عبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم حتى البحر الأسود وصولاً إلى البندقية، أما الفرع الجنوبي فيمر عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر سوريا إلى مصر وشمال إفريقيا.

مبادرة الحزام والطريق

في أيلول 2013، أعلن الرئيس الصيني عن خطة لتأسيس طريق حرير جديد يصل الصين بأوروبا عرف بـ One Belt, One Road يصل بين 68 دولة وافقت على الانضمام إلى المبادرة باستثمارات متوقعة تتراوح بين 4 - 8 تريليون دولار وعرفت دولياً باسم مبادرة الحزام والطريق.

يستهدف المشروع المشاركة في بناء المنطقة الاقتصادية لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين لإحياء شبكة التجارة والبنى التحتية وربط آسيا بأوروبا وأفريقيا على طول الطرق التجارية لطريق الحرير القديمة، من خلال تهيئة البنى التحتية ذات الأثر المباشر على سهولة عبور المنتجات السلعية والخدمية عبر أراضيها.

جغرافيا، يتضمن الفرع البري من المبادرة 6 ممرات اضافة الى طريق الحرير البحري، وهذه الممرات هي:

1- الجسر البري الأوراسي الجديد الذي يمتد من غربي الصين الى روسيا الغربية.
2- ممر الصين -منغوليا -روسيا الذي يمتد من شمالي الصين الى الشرق الروسي.
3- ممر الصين -آسيا الوسطى -آسيا الغربية الذي يمتد من غربي الصين الى تركيا.
4- ممر الصين -شبه جزيرة الهند الصينية الذي يمتد من جنوبي الصين الى سنغافورة.
5- ممر الصين -باكستان الذي يمتد من جنوب غربي الصين الى باكستان.
6- ممر بنغلاديش -الصين -الهند -ميانمار الذي يمتد من جنوبي الصين الى الهند.

إضافة إلى طريق الحرير البحري الذي يمتد من الساحل الصيني عبر سنغافورة والهند باتجاه البحر المتوسط.

الإيجابيات المتوقعة

- استثمار في البنية التحتية وآثارها التنموية.
- جذب إستثمارات صناعية، خدمية، تجارية، لوجستية ... الخ.
- نقل التكنولوجيا الحديثة والمعارف والخبرات.

الأردن ومبادرة الحزام والطريق

يعتبر من الدول المعنية مباشرة بالمبادرة وعضو فيها وبدأ العمل للاستفادة منها بشكل كبير بالنظر إلى الموقع الجيو- سياسي الاستراتيجي الذي يمتاز به الأردن في منطقة الشرق الأوسط والذي يجعله حلقة وصل بين ثلاث قارات، ويتيح الوصول إلى أكثر من مليار مستهلك في العالم وكبوابة للوصول الى ٣٥٠ مليون مستهلك في العالم العربي نظراً لما تتمتع به المملكة من اتفاقات تجارة حرة مع العديد من الدول، بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع العديد من دول العالم، إلى جانب وجود المناطق التنموية الصناعية والحرة واللوجستية وللأعمال والتي يدار العديد منها من قبل القطاع الخاص، كما توفر منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بوابة لوجستية وللأعمال وتشكل نقطة الانطلاق كمركز إقليمي متطور سيخدم مبادرة الحزام والطريق في موقع استراتيجي من الشرق الأوسط وليكون حلقة من حلقات التنمية والتطوير.

كما وأن الأردن سيكون أحد البوابات الهامة التي ستساهم في جهود إعادة إعمار المنطقة، كما وأن المبادرة تأتي منسجمة مع الأهداف والتطلعات التي وردت في وثيقة الأردن 2025 وخطة تحفيز النمو الاقتصادي للأردن 2018-2022 من خلال توفير فرص استثمارية أخرى لمشاريع كبرى في مجالات البنى التحتية تتكامل وستستفيد كلها من إمكانات التمويل والمشاركة الصينية والتي تقدمها مبادرة الحزام والطريق.

وتبرز أهمية الانضمام إلى المبادرة بأنها ستتيح وصول الاردن الى نوافذ التمويل لمشاريع ذات اولوية المتاحة من مصادر مختلفة ومنها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أصبح الأردن عضو مؤسس فيه وصندوق طريق الحرير حيث تم الإعلان في وقت سابق عن مساهمة من الصين لتمويل إضافي للصندوق.

خامساً: فرص ومجالات التعاون

تصريح السفير الصيني

(عصر المساعدات قد انتهى، إذ تعتمد الصين الآن مبدأ "الكسب المشترك" والمنفعة المتبادلة بين جميع الأطراف)

انطلاقا من حقيقة أن الصين ليست دولة مانحة بمعنى تقديم الدعم المالي المباشر، كما تشير البيانات المالية وتقارير المساعدات الخارجية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مروراً بحقيقة أهمية التجربة الصينية في النمو والتنمية القائمة على الإستثمار والتصدير، انتهاء بحقيقة دور الصين كلاعب رئيس في المجتمع الدولي على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والإجتماعية فيقترح ما يلي:

على الصعيد الثقافي

1. دفع عملية إنشاء الجامعة الصينية الأردنية التقنية لما لها من أهمية بالغة في نقل المعرفة الصينية للأردن، وتلبية احتياجات سوق العمل للنهوض بالقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الأردني وبما يهدف إلى نقل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الصين للأردن.
2. كسر حاجز اللغة بين البلدين، من خلال استحداث مساق لتعليم اللغة الصينية في الجامعات الأردنية، حيث يوجد مساق حاليا في الجامعة الاردنية بالإضافة الى عدة مؤسسات تعليمات أخرى تدرس اللغة الصينية "معهد طلال أبو غزاله كونفوشيوس"، وفي المقابل يتم فتح مساقات خاصة باللغة العربية في الجامعات الصينية.
3. التركيز على أهمية التبادل الثقافي، من خلال تنظيم زيارات ثقافية شبابية متبادلة لإبراز وتسويق ما يمتاز به الموروث الثقافي في كل من البلدين وبما يعزز الارتباط بين الشعوب.

على الصعيد الاقتصادي

1. بداية لا بد من تفعيل دور القطاع الخاص في كلا البلدين، لضمان التعاون والتشاور المستمر ضمن إطار العلاقات القوية المتبادلة وبعيداً عن الإجراءات الحكومية، وذلك من خلال:
   a. مذكرات تفاهم وتوئمة بين الغرف الصناعية والتجارية ومجالس الأعمال الصينية الأردنية.
   b. إنشاء مجلس أعمال أردني صيني مشترك يجتمع بشكل دوري لبحث الفرص التجارية والاستثمارية لدى البلدين.
2. مخاطبة الغرف الصناعية والتجارية في الأردن لبيان الفرص المتاحة للمنتجات الأردنية لدخول السوق الصيني وبما يهدف إلى تنويع هيكل الصادرات وتعزيز قيمتها للسوق الصيني، وبيان المعيقات التي تواجه المصدرين بالدخول للسوق الصيني سواء كانت لإعتبارات فنية، جمركية، تنافسية سعرية أو جودة ومواصفات.

3. تعظيم استفادة الأردن من مبادرة إحياء طريق الحرير، وتسويقها كمدخل تجاري/ استثماري للمنطقة.
4. متابعة تنفيذ إتفاقيات المشاريع الكبرى والمتعلقة بقطاع الطاقة المتجددة وسكة الحديد التي تم التوقيع عليها بحضور جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم في نهاية عام 2015.
5. دعوة الجانب الصيني للاستفادة من مميزات الإستثمار في الأردن وتوجيه جزء من استثماراتهم التي وصلت إلى ما يقارب 127 مليار دولار في نهاية عام 2015 للسوق الأردني، وتوجيهها محلياً للمشاريع الاستراتيجية والكبرى (خصوصاً مشروع توسعة مصفاة البترول الوطنية، والطاقة النووية).
6. دعوة وزارة السياحة والآثار/ هيئة تنشيط السياحة لتخصيص موازنة خاصة للترويج السياحي في الصين، خصوصاً ونحن نتحدث عما يقارب 120 مليون سائح صيني في مختلف أرجاء العالم.
7. مراجعة معيقات تدفق السياح الصينيين للأردن، من خلال مراجعة:
   a. كلفة التأشيرات التي يتحملها السائح الصيني الذي يود القدوم الى المملكة.
   b. تشجيع زيادة المطاعم الصينية في المناطق التي يمكن ان يرتادها السائح الصيني.
   c. توفير مترجمين او تدريب الأدلاء السياحيين على تعلم اللغة الصينية.
   d. ضرورة وجود خطوط طيران مباشرة بين الأردن والصين.